حوار سياسي مع الاستاذ احمد طلعت حول كتابه «الوجه الآخر للديمقراطية»

الديمقراطية الحقيقية هي حرية التعبير من أجل التغيير

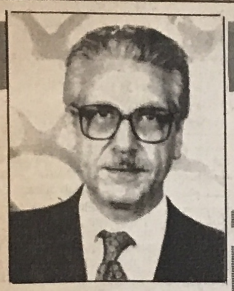

حاوره :
جمال اوكيلي

مفهوم الديمقراطية من المفاهيم التي اضحت عرضة لتأويلات واجتهادات مختلفة شوهت دلالات هذا المصطلح الى درجة ان مشاريع المجتمعات تقحم هذه الكلمة وتزين بها برامجها رغم انها بعيدة عن وظيفتها الاصلية ، كما أنك تجد احزابا تقرن شعارها عنوة بالديمقراطية لكنها لاتمت بصلة لهذا العنوان الكبير ، وتاريخ الانظمة السياسية يقدم امثلة حية عن ذلك من هنا تعددت ماهية الديمقراطية وفق هذه التجارب السياسية واختلطت وفقدت رسالتها السامية التي تناضل من أجلها الشعوب ففي اسرائيل وجنوب افريقيا يتكلمون عن الديمقراطية بكل فخر .

ففي هذا السياق الذي نعيش فيه بلادنا تجربة الديمقراطية وتعميقا لهذا المفهوم الواسع ارتأينا مناقشة الاستاذ احمد طلعت في كتابه الذي صدر مؤخرا بعنوان «الوجه الآخر للديمقراطية» ولسنا هنا بصدد الاشهار لهذا العمل الفكري بقدر ما نريد فك رموز هذا المصطلح المطاطي لتبيان الجوانب الحقيقية للديمقراطية .

الديمقراطية سيادة الشعب

الشعب : ما المقصود بالوجه الآخر للديمقراطية ؟

أحمد طلعت :

المقصود بالوجه الآخر للديمقراطية هو ان يحكم الشعب نفسه بنفسه بواسطة حكومة يختارها ، ويراقبها ، لكن للاسف الشديد كثير من الانظمة الديكتاتورية استخدمت كلمة الديمقراطية قصد تسخيرها لحكمها ، كل ديكتاتور في العالم يتولى السلطة قهرا يدعي انه يحقق الديمقراطية ويدعي حكومة ديمقراطية .

والمقصود كذلك من الوجه الآخر للديمقراطية ان للديمقراطية وجها واحدا هو سيادة الشعب فكل من يريد ان يتحدث على شيء آخر فهو يتحدث على شيء مخالف للديمقراطية فالديمقراطية هي تكريس لسيادة الشعب .

الشعب : كيف تغيب الديمقراطية باسم الديمقراطية ؟

أحمد طلعت :

تغيب الديمقراطية باسم الديمقراطية عندما يأتي حاكم متسلط يدعي انه جاء من أجل حماية الديمقراطية وتوفيرها ، شعار الديمقراطية يبقى في يد الحاكم المستبد الوسيلة لضرب الديمقراطية الحقيقية ، ونتيجة ان الحاكم المستبد يسيطر على وسائل الاعلام في العصر الحديث يسخرها لبكريس

فكرة ان من كان قبله كانت ديمقراطيته مزيفة وهو وحده الذي يقيم الديمقراطية وتصادف هذا الصنف في الديكتاتوريات التي ظهرت بعد

الحرب العالمية الثانية ، وخاصة في بعض الدول النامية عن طريق الانقلابات ، فكل واحد يخرج بالبابات وينصب المدافع حول

الاذاعة ويقول ان الممارسة قبله لم تكن ديمقراطية وهو قد جاء لتكريس الديمقراطية ، فمن فوق الدبابة والمدفع يتحدث عن الديمقراطية .

الخداع لايدوم

الشعب : كيف تكون التجارب الديمقراطية الفاشلة مصلا يزيد المناعة ويضاعف التمسك بالحرية ؟

أحمد طلعت :

في التعبير الشائع يقال انك تستطيع ان تخدع الناس كل المرات كما تستطيع ان تخدع كل الناس بعض المرات لكنك لاتستطيع ان تخدع كل الناس في كل المرات .

واقول ان هذه الانظمة مع وجود اجهزة الاعلام في ايديها تستطيع السيطرة لمدة طويلة لكن بعد هذه

الفترة الطويلة من الخداع والغش يتبين أي شعب مهما كان نصيبه من الثقافة أن هذه المسالة كانت

اكذوبة ، وضربت المثل بعدة دول لان هناك حجة شائعة تقول ان الدول النامية اكثر عرضة للديكتاتورية لان

مستواها الثقافي غير متقدم انا اقول ان بلدا كالمانيا في القرن العشرين وقع تحت السيطرة النازية وهل ديكتاتورية متسلطة بالرغم من ان الشعب الالماني ثقافته متطورة جدا ومستواه الاقتصادي عال جدا ، لأن الخداع ينطلي على كل الناس .

الشعب : ماهو أصل الداء في النظام السياسي العربي ؟

أحمد طلعت :

اصل الداء هو التسلط والحكم الفردي وعلاجه الشورى الدستورية . المجتمعات العربية هي

في الاصل مجتمعات قبلية قائمة على شيخ القبيلة والقبيلة وفي العالم العربي والشعب العربي تقاليد

راسخة على طاعة الكبير واحترامه والسير ورائه ظالما أو مظلوما ، هذا المعنى يكون علامة طيبة اذا كان هذا

الكبير يسير في الطريق الصحيح لكن اذا كان يسير بشعبه الى الهاوية وبقبيلته الى الكارثة المسالة هنا

تختلف ، والدساتير وضعت لتحدد مسارا او خطوطا فاصلة وتنظم عملية المسيرة وانا أوسال دائما من طرف

الزملاء عندما تكون في الحكم هل تطبق الديمقراطية ؟ أجابتي كانت دائما العبرة ليست بي وانما بالنظام

الذي سيحكم لان الانسان بطبيعته يميل الى القوة والتسلط اذا لم توضع له القيود حتى ولو كان من الناس ديمقراطية في العالم ، نحن نرى ملكة بريطانيا في العالم

دستوريا لاتستطيع ان تحكم لكن في بعض الاحيان تصرفاتها تكون خارجة عن الاطار والدستور غير المكتوب في

بريطانيا ، وتجد ان الصحافة تنبهها ، فبوجود وسائل الإعلام والديمقراطية تعيد الاسرة المالكة

الى مسارها الصحيح ، اذا في تقديري ان الشعب العربي شعب ميال الى احترام الكبير ويسمع

التجربة الجزائرية بداية صحية ومتقدمة

نصائحه لكن لابد لهذا الكبير من ضوابط تحدد مسيرته الا وهو الدستور .

الديمقراطية لاتجزأ

أحيانا استغرب من التسميات الموجودة في الاحزاب العربية مثل الاشتراكية والديمقراطية لان الحزب الديمقراطي ليس بحاجة الى القول بانه ديمقراطي لان الحزب نضاله يكون في اتجاه الديمقراطية ، الحاجة المهمة التي اريد ان الفت اليها النظر هي ان الديمقراطية يمكن أن تتسع للاشتراكية والليبرالية والحرية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي هذا شيء وذلك شيء اخر بمعنى ان الديمقراطية حديث عن نظام الحكم السياسي ان هناك سلطات وسلطات مستقلة ومسؤوليات وسلطات تحاسب وشعبا يختار ويراقب لكن منهج الحكم في دولة من الدول هو لليبرالي او راسمالي او اشتراكي من الناحية الاقتصادية لاتعارض بين هذا وذاك ام ان الاشتراكية يمكن ان تقوم في ظل الديمقراطية كما هو الحال بالنسبة لليبرالية والراسمالية وليس هناك قاعدة تعارض بين هذا وذاك نحن عندما نقول اشتراكية نعني بها العدالة الاجتماعية لماذا لاتقوم عدالة اجتماعية في ظل الديمقراطية في نظام اختاره الشعب ويراقبه .

وبالمناسبة اود التكلم عن الفرق بين حرية التعبير وحرية التغيير مع الاسف الشديد ان بعض الناس متصورون الديمقراطية هي حرية التعبير . إنما الديمقراطية الحقيقية هي حرية التعبير من أجل التغيير . والانظمة التي تسمح بحرية التعبير وتوهم الناس بانها ديمقراطية لانها تسمح بحرية التعبير انا اقول بانها ديمقراطية ناقصة لان هذا التعبير لايصل الى حد التغيير . والديمقراطية كالعائدة لها اربعة ارجل اذا فقدت العائدة احدى الارجل تسقط «على طول» وارجل الديمقراطية هي حرية التعبير والرقابة وسيادة القانون والانتخابات الحرة .

الشعب : هل وجدت هذه المقاييس في الانظمة السياسية العربية ؟

أحمد طلعت :

للاسف الشديد ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتوفر هذه المقاييس في دولة عربية واحدة في بعضها يمكن ان وجدت البعض من هذه المقاييس .

بداية صحية

ما اقوله عن التجربة الجزائرية

اذا سمحت لنفسي كعربي مراقب لهذه التجربة انها بداية صحية جدا ومتقدمة بمراحل عن التجارب الديمقراطية في البلدان العربية .

واذا اخذنا امثلة محددة كحرية قيام الاحزاب نجد حتى الدول العربية التي سمحت بوجود التعددية وضعت على هذه التعددية قيودا بينما الجزائر لم تقيد هذه التعددية يكفي توفر 15 شخصا لتكوين جمعيتهم السياسية ، واعلم ان هناك من يتخوف من كثرة الاحزاب

الشعب : اسبانيا انطلقت بمئات الاحزاب ثم بقيت على الساحة اربعة أو ستة .

أحمد طلعت :

الناس لابد ان تتعامل مع بعضها قصد ان تتفق في الافكار او تختلف انا متاكد ان في الجزائر هناك احزاب لها تقريبا نفس المبادىء والاهداف الموجودة في تلمسان او قسنطينة لكن بداية التجربة تترك الناس لاتتصل ببعضها ولا تعرف بعضها بعد ان تقوم هذه الاحزاب وخاصة ان هناك انتخابات قادمة تضطر الاحزاب المتشابهة للتعاون في شكل اتحاد وتحالف كي تواجه الانتخابات على مستوى الوطن .

لكن تعدد الآراء واختلافها حتى مع وجود بعض التشابه . والاحظ دائما طرح السؤال : اذا كانت مبادئك متشابهة مع الحزب الآخر لماذا تشكلون حزبكم ؟ اريد ان اقول شيئا مهما المبادىء والافكار عنصر يضاف اليه عنصر اخر هو عنصر الاشخاص كيف يفهمون هذه المبادىء ويطبقونها ، الفكرة الواحدة قد تكون واضحة ومحددة لكن اذا قام بتطبيقها شخص يختلف عن الشخص الآخر .

النقطة الاخرى التي اسجلها بكل تقدير للتجربة الجزائرية هي ان اجهزة الاعلام بالرغم من انها اجهزة وطنية ، الا انها فتحت المجال لكافة الآراء والتيارات السياسية للتعبير عن نفسها ، الامر المفقود في بعض الدول العربية الاخرى التي تدعي انها تطبق الديمقراطية ، فقد كنت وكيل حزب الاحرار لم يظهر أي شخص من المعارضة على شاشة التلفزيون لمدة 15 سنة ، واذا كان في جريدة قومية خبر عن حزب معارض فيكون في ثلاثة سطور للقذف فيه .

فالمسالة مسالة روح واما انك مؤمن بالتعددية وتتقبل بكل ابعادها وعناصرها واما انك غير مؤمن بها . انا اهديت كتابي الاخير الى رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري وكتبت له في الاهداء انا اهدي هذا الكتاب لاستاذ في القانون يعلم اكثر مما نعلم ويتجاهل بعض ما يعلم ، المقصود هو ان رجل القانون يعلم ما معنى الديمقراطية . والقصور لكن يتجاهلوا الحقائق التي يعلمونها .

البرنامج الموجود ، فيلقاء الصحافة ، اعتبره ناجحا جدا والسبب هو اتاحة الفرصة للمواطن ان يسمع ويرى كل اسبوع شخصا سياسيا مختلفا ليتمكن في النهاية من تكوين الراي انما كيف يمكن في دولة لاتسمح للسياسيين وللتيارات ان تعبر عن رايها كما هو موجود في مصر .

في هذا السياق اود ان اسجل ملاحظة وهي أن بداية التجربة الديمقراطية هو الدستور القائم الآن ولابد من احترامه والالتزام باحكامه ومراعاة كل القواعد الموجودة فيه طالما تستمد هذه الاحزاب شرعيتها منه . اما حق هذه الاحزاب اذا كانت في يوم من الايام لها اغلبية تمكنها من تغيير بعض النصوص فهذا من حقها لكن اقول ان قواعد اللعبة هي احترام الشرعية القانونية القائمة ، فعندما نتكلم عن رئيس الدولة لابد ان يكون هذا في اطار الاحترام والالتزام الذي يحدده النظام الذي اعمل من خلاله ، عندما اتحدث عن مسؤول اتحدث عنه كمسؤول شرعي ، أما التجاوز في التعبير فهو خروج عن مقتضى اللعبة .

تجربة صريحة

الشعب : كيف تقيمون التجربة الديمقراطية في عهد كل من الرؤساء جمال عبد الناصر ، وأنور السادات وحسني مبارك بعدما لاحظنا في الكتاب «الديمقراطية الساداتية» و «وديمقراطية الواجهات» الخ ؟

انا تقييمي انه في عهد جمال عبد الناصر لم تكن هناك ديمقراطية من اي نوع من الانواع ، لكن حكمي ان التجربة كانت صريحة ، جمال عبد الناصر تولى الحكم على انقاض نظام ملكي غير معالم الخريطة السياسية بشكل واضح ومفهوم ، السادات حاول ان يلبس رداء الديمقراطية فزيفها واوقع الكثير من المثقفين والسياسيين في مصر في هذا الشرك وتصوروا ان هذه ديمقراطية وقنعوا بها وفي تقديري هذا اخطر انواع الحكم المعادية للديمقراطية الرئيس حسني مبارك وريث هذا النظام على السادات وملاحظتي انه لم يغير شيئا ولم يدخل اي تعديل على ما ورثه بينما اتصور أن الرئيس حسني مبارك له فرصة ذهبية كي يدعم التجربة الديمقراطية ويزيل القيود التي كانت موجودة عليها ويجعلها حقيقة تتناسب مع شعب وضع أول دستور عصري في 1881 ولا يمكن للشعب المصري الذي له هذه التجربة الطويلة في الديمقراطية ، وهذا المستوى الحضاري أن يحكم بدستور 1971 الذي وضعه السادات وان تظل في مصر القيود على حريات الاحزاب وحرية التعبير واصدار الصحف والممارسة والانتخابات المشكوك فيها .

واقول في كتابي ان الديمقراطية هي قضية كل المثقفين وخاصة رجال

القانون لان العامة من الشعب لاتفهم التفاصيل الدقيقة ، لاننا نقدم دستورا للجمهور فيه 200 مادة

وتقول له صوت عليه بنعم او لا . فمن واجب رجال القانون والمثقفين مناقشة مواد الدستور .

الشعب : اليس هذا محاولة حصر الديمقراطية في رجال القانون والمثقفين ؟

ليست عملية حصر وكلنها شرح واثراء ، هو كل ما في امر من الامور وهناك طليعة عليها دور اكبر اذا تعلق الامر بحرب هناك ضباط وجنود (الضابط يضع الخطة والجندي ينفذ) .

بالنسبة للديمقراطية باعتبارها فلسفة حكم ونظام سياسي دور المثقفين هو الشرح والاثراء وهنا لابد من الحديث على شيء هو ان مشكلة الديمقراطية ان المؤمنين بها لايدافعون عنها لانهم يتصورون انها

حقيقة مطلقة لاتحتاج الى دفاع او شرح ولا تفسير بينما اعداء الديمقراطية بالعكس لا يملون ولا يكلون من الدفاع عن عقيدتهم وضرب الديمقراطية ونقدها ، ولذلك يبدو ان الديمقراطية نظام عاجز في مواجهة اعدائه وهذا غير صحيح . لهذا اقول ان المثقفين ورجال القانون لهم دور ترسيخ وتعميق الافكار الديمقراطية .